تقدير موقف حول الإجراءات الاستعمارية الأخيرة

تحاول دولة الاحتلال من خلال جملة ما تفعله في الأراضي الفلسطينية أن يبدو مرتبطاً بالحرب أو بما بات يعرف بالمبررات الأمنية لسلوكها على الأرض، باعتبار السياسة الاستيطانية الاستعمارية تأخذ بعداً امنياً بحتاً، لكن في حقيقة الأمر كل ما تفعله دولة الاحتلال من تغيير في شكل السياسات الاستيطانية وما يترتب عنها من إجراءات على الأرض بدأ منذ سنوات الاحتلال الأولى، وتصاعد في السنوات السابقة، وبلغ ذروته مع تشكيل حكومة اليمين المتطرف مطلع العام 2023، وتحديداً فيما يتعلق بمخرجات الاتفاقات الائتلافية بين الأحزاب التي شكلت الحكومة حينها، وعلى رأس بنود الاتفاقات الائتلافية موضوع إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية وما ترتب عن تعديل قانون فك الارتباط.

لقد بات موضوع الاتفاقات الائتلافية يقودنا إلى كل تصريحات وزير مالية الاحتلال والوزير الثاني في وزارة الجيش سموتريتش، وتحديداً إلى مقاله الشهير الذي نشر في العام 2017 معلناً من خلاله خطة الحسم، وعند مراجعة هذه الخطة، وما يتعلق بأراضي الضفة الغربية يظهر تماماً أن مجمل السياسات والإجراءات هي محض خطوات مخطط لها مسبقاً لكن تم إلصاقها بالحالة الأمنية للحرب، اليوم نحن لا نتحدث عن إجراءات معزولة، اليوم نتحدث عن حاضنة تشريعية يتم إنجازها للمشروع الاستيطاني، فمن جهة يتم إجراء تغييرات جوهرية وغير مسبوقة في هيكلية الإدارة المدنية، هذا التغيير لا يعفي الشكل السابق من كونها أداة استعمارية وجدت لترسيخ الاحتلال والسيطرة على الأرض، لكن، طبيعة التغييرات التي تمت عملية إنجازها على الصعيد الهيكلي مثل استحداث منصب نائب ريس الإدارة المدنية يتولاها شخص مدني بخلفية أيديولوجية يمينية استيطانية، ثم منحه صلاحيات غير محدودة، ثم تعيين مدير جديد لمجلس التخطيط كان يعمل في مجلس استيطاني (شومرون/شمال الضفة)، وسحب صلاحيات تخطيطية من السلطة الفلسطينية ومنحها للاحتلال وتحديداً في المناطق المصنفة ب، وبادية بيت لحم الشرقية الممتدة من جنوب القدس وحتى شمال الخليل بمساحة 167 كم2، لكن بالمجمل، الآن نحن نتحدث عن هدف استراتيجي يجري تحقيقه من خلال الاستيطان والسيطرة على الأرض وهو إعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل، كل السياسة الاستيطانية تتمحور حول هذا الهدف الآن.

اليوم هناك مجموعة من العناوين يجري العمل على تسريع وتيرتها بشكل غير مسبوق، أولها مصادرة الأراضي ونزع الملكية (التفاصيل لاحقاً)، الإطار الثاني، وهو موضوع هدم المباني والمنشآت وإنفاذ الصلاحيات التخطيطية لدولة الاحتلال فيما يتعلق بالبناء الفلسطيني وتسريع عمليات الهدم، وبالعودة إلى المسألة التخطيطية وإنفاذ عمليات الهدم في المناطق ب، المتوقع أن تتصاعد وتيرة إزالة البناء الفلسطيني وتفريغ مساحات شاسعة من الأرضي سواءً في مناطق ج أو مناطق ب، والاهم من ذلك أن التعيينات

الجديدة في الإدارة المدنية كان جزئياً الهدف منها بالإضافة إلى إنفاذ الهدم بشكل كثيف ضد البناء الفلسطيني، هو عدم المساس بما يبنيه المستوطنون وتسريع عمليات شرعنة البؤر، حكومة الاحتلال أعدت قبل أقل من عام قائمة تحوي 70 بؤرة ستقوم بشرعنتها، الإطار الثالث، التوسع الاستيطاني، هذا يعيدنا مرة أخرى للاتفاقيات الائتلافية التي اشترط فيها سموتريتش صلاحيات كبيرة في الإدارة المدنية، وتم منحه عملية تقليص للمصادقة على مخططات توسعة المستوطنات من 4 خطوات إلى خطوتين، مع منتصف العام 2024 الإدارة المدنية درست (ما بين مصادقة وإيداع) ما مجموعه 19 ألف وحدة استيطانية جديدة في المستوطنات .

إن حكومة الاحتلال الحالية، وهي الحكومة الأشد يمينية وتطرفاً وفاشية، وقد رفعت، منذ اللحظة الأولى من تشكيلها شعاراً واحداً، ينسجم بالضرورة مع تشكيلة الإجرام بداخلها، عنواناً وحيداً وهو الاستيطان بلا توقف والسيطرة بلا رقابة، فقد اندفعت وإزاء ذلك، وبلا كوابح نحو محاولات العبث بالجغرافيا الفلسطينية، ترافق ذلك كله مع صمت وازدواجية معايير معيبة تحكم مواقف دول العالم إزاء الجريمة المركبة التي تحدث تحت ستار جريمة مروعة أخرى تحدث في ذات اللحظة هذه الأيام في قطاع غزة وفي كل أماكن الوجود الفلسطيني.

لم تتوقف التغييرات الجوهرية عند هذه الحدود، بل طالتها إلى الدفع بمجموعة من القوانين الخطيرة لمصادقة كنسيت الاحتلال، منها ما تم تشريعه وإقراره، مثل تعديل قانون فك الارتباط بما يسمح بإعادة الاستيطان إلى مستوطنات شمال الضفة الغربية ومنها ما هو قيد النقاش حتى اللحظة، مثل قانون سيادة الاحتلال على الأغوار (إيداع في الكنيست) وقانون إلحاق مستوطنات جنوب الضفة الغربية بسلطة تطوير النقب والجليل (قراءة أولى في الكنيست) ومشروع قانون يعتبر الأونروا "منظمة إرهابية" ويحظر عملها في القدس وينزع عن عامليها الحصانة الدبلوماسية (قراءة أولى في الكنيست)، ومشروع قانون لضم الآثار في الضفة الغربية لصلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية، تعديل صلاحيات سلطة الآثار (إقرار بالقراءة التمهيدية) بالإضافة إلى قرار سياسي بأصوات الائتلاف وغالبية المعارضة يرفض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية، وبالنظر إلى الأغلبية اليمينية الفاشية المتطرفة في كنيست الاحتلال فإنه من الطبيعي التوقع أن تمر كل هذه القنوانين بقراءاتها الكاملة في جلسات الكنيست القادمة، كل ذلك، بات يشكل حاضنة تشريعية لعملية الضم المتسارع للأراضي الفلسطينية.

وفي إطار كل ذلك، لم تعد دولة الاحتلال تسعى إلى إحداث عملية ضم بالشكل الكلاسيكي العسكري من الكلمة، هجوم بالدبابات وإسقاط مظاهر سيادة وإعلان سيطرة، بل أصبحت دولة الاحتلال تتخذ وبشكل بطيء ومدروس العديد من الخطوات الإجرائية (صلاحيات إدارة مدنية) وتشريعية (قوانين وتشريعات) وأوامر عسكرية (مصادرة أراضي وإغلاق مناطق) التي من شأنها أن تغير الطبيعة الجيوسياسية للأرض الفلسطينية من جهة وتقوّض الدور التخطيطي للحكومة الفلسطينية في هذه المناطق من خلال نزع

الصلاحيات كافة، مما يقضي أولاً على أي جهد تنموي، وثانياً، أي تواصل جغرافي مما يعدم تماماً إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

أولاً:نزع الملكية «مصادرة الأراضي»

شهد العام الحالي 2024 أكبر عملية استيلاء تحت مسمى أراضي الدولة منذ سنوات طويلة تصل إلى ثلاثة عقود، حيث بلغت المساحات التي استولى عليها الاحتلال تحت هذا المسمى ما مجموعه 24,144 دونما في ستة إعلانات منفصلة، الأول جرى في شهر شباط واستهدف أراضي العيزرية وأبو ديس واستولى من خلالها على 2640 دونما، والثاني في شهر آذار واستهدف أراضي الأغوار وتحديداً شرقي عقربا وتبلغ مساحتها 8159.8 دونم لصالح إجراء توسعة لمستعمرة "يافيت" المقامة على أراضي المواطنين في قرية فصائل في محافظة أريحا، ثم تبعه إعلان آخر يستهدف منطقة قريبة صادر من خلالها ما مجموعه 12715 دونماً، وإعلان استهدف 172 دونماً من أراضي بيت لحم، ثم الإعلان الذي استهدف أراضي قريتي قبلان وبيتا من أجل تسوية أوضاع بؤرة أفيتار، وأخيراً الأمر الأخير الذي صدر يوم 16 تموز 2024، والذي يستهدف 441 دونماً من أراضي قرى غرب رام الله.

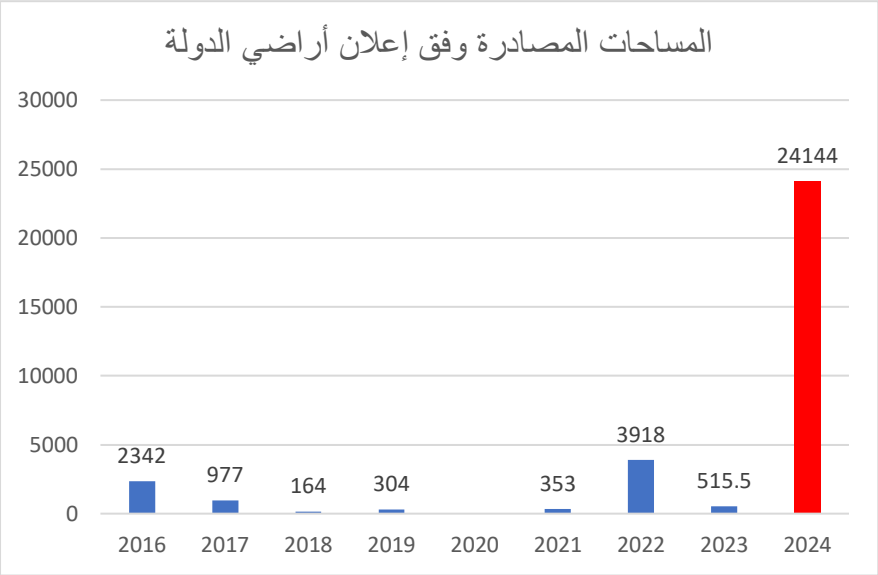

وتتبع خطورة إعلانات أراضي الدولة، أنها الأقرب لصالح تسليمها وتحويلها للمشروع الاستيطاني، بفارق إعلان واحد وهو إذن تخطيط يحول هذه المساحات إلى مناطق مخصص للتوسع الاستعماري كمناطق نفوذ لاستخدام المجالس الاستيطانية.

أن مجمل عمليات إعلانات أراضي الدولة الأخيرة، تهدف إلى إحداث ربط بين مستعمرات قائمة مثلما حدث في حالة مستعمرتي "معاليه أدوميم" و"كيدار"، أو تسوية أوضاع مستعمرات قائمة مثل مستعمرة يافيت على أراضي عقربا، أو من أجل شرعنة بؤرة استعمارية كما حدث بإعلان جبل صبيح، ومن أجل استكمال مصادرات سابقة كما حدث في قرى غرب رام الله، ما يؤدي إلى عزل القرى الفلسطينية وخنقها وإعدام إمكانية تواصلها تمامًا .

منذ مطلع العام 2024، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 40,012 دونماً (الدونم 1000 متر مربع) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد). أصدرت من خلالها 10 أوامر لوضع اليد استهدفت (84) دونماً، وأصدرت أمر استملاك صادرت ما مجموعه (385)

دونما، وستة أوامر إعلان أراضي دولة استهدفت (24,144.8) دونماً منها إعلان لطاقم الخط الأزرق، وثلاثة أوامر لتعديل حدود محمية طبيعية صادرت من خلالها (15,397) دونماً.

وبالمقارنة على صعيد السنوات، ومنذ العام 2015، وحتى منتصف العام 2024، نلحظ تزايداً انفجارياً في معدلات مصادرة الأراضي في السنوات الأخيرة وتحديداً في العاميين الأخيرين، لتشكل ذورة كبيرة من ذروات مصادرة أراضي الفلسطينيين منذ بدء الاحتلال وحتى هذه اللحظة، القصد منها هو السيطرة على المفاصل الاستراتيجية في الجغرافية الفلسطينية وفرض أمر واقع جديد أمام الفلسطينيين.

وقد أفرزت سلسلة الأوامر العسكرية الصادرة وتحديداً تلك المتعلقة بأوامر وضع اليد لأغراض عسكرية وامنية الصادرة بعيد السابع من أكتوبر إنشاء مجموعة من المناطق العازلة حول المستعمرات والتي تمنع المواطنين من الوصول إلى مساحات شاسعة من الأراضي تعتبر قريبة جغرافياً من المستعمرات، وأبرز هذه المناطق ما رصدته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عند تحليل جملة الأوامر العسكرية الصادرة في الفترة الماضية.

النموذج الأول: نهاية كانون أول 2023 المنصرم، أصدرت سلطات الاحتلال قرارا عاجلاً بوضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية على قطعة أرضٍ بمساحة 31.886 دونما من أراضي محافظة سلفيت وتحديداً أراضي قرية دير استيا، حمل الأمر رقم (م.د/23/53) أي أنه يقضي بمصادرة الأرض لأغراض عاجلة، وعند تحليل الخريطة المرفقة مع الامر العسكري، تتجلى خطورة ما يفرضه الأمر العسكري من وقائع باعتباره يشكل بداية لتنفيذ مخطط بتسلائيل سموترتيش الذي اقترحه قبل شهور يوصي من خلاله بفرض مناطق عازلة أو كما أسماها "مناطق آمنة" حول مستوطنات الضفة الغربية تشكل شريطاً فارغاً يمنع على الفلسطينيين من الاقتراب منها. الأمر العسكري المشار إليه في الخارطة الجانبية الذي أصدرته سلطات الاحتلال يستهدف الأراضي التي تحيط بمستوطنة رفافا المقامة على أراضي دير استيا في محافظة سلفيت شمالي الضفة الغربية.

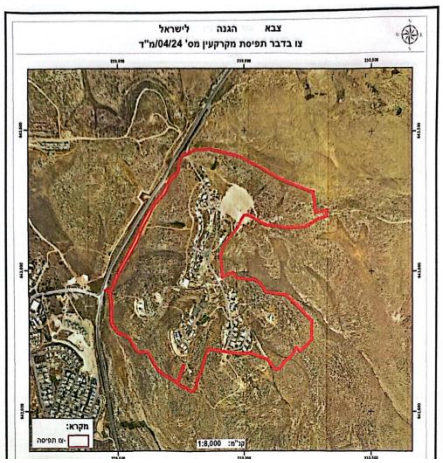

النموذج الثاني: يوم 15 شباط،2024 – سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت قرارا بالاستيلاء على 18 دونما من أراضي قرية دير دبوان شرق مدينة رام الله يحمل الرقم م.د.24/4. ويهدف الاحتلال من خلال هذا الأمر إلى تشكيل منطقة عازلة

حول مستعمرة "متسبيه داني" المقامة على أراضي المواطنين. وهو يعبر عن تنفيذ فعلي لفكرة المناطق العازلة التي اقترحها "سموتريتش" مطلع العدوان في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

ولعل أخطر ما يترتب عن هذا النوع من الأوامر العسكرية، أنه مرشح لاستهداف المزيد من الأراضي حول المستعمرات المقامة مما يؤثر على قدرة المواطنين من الوصول إلى مساحات شاسعة من الأراضي في هذه المناطق مما يؤدي إلى تبويرها وبالتالي تتذرع دولة الاحتلال بحالة التبوير مما يمهد إلى إعلانها كأراضي دولة في المستقبل.

خارطة توضح إعلانات أراضي الدولة منذ مطلع العام 2024

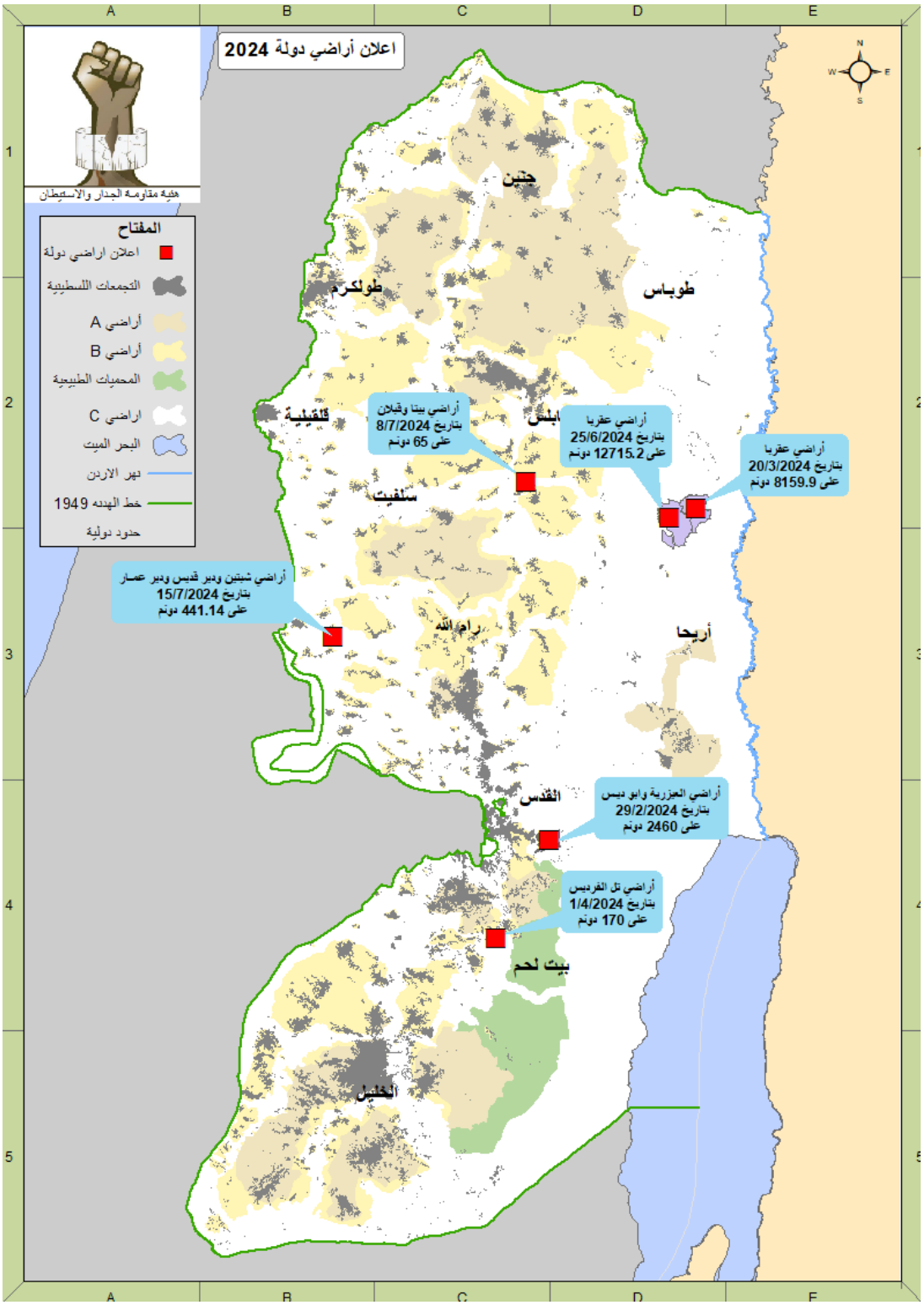

ثانياً: الوحدات الاستيطانية التي تمت عملية دراستها في الأعوام (2015-2023)

منذ مطلع العام 2024 درست سلطات الاحتلال (ما بين مصادقة وإيداع) ما مجموعه 131 مخططا هيكليا درست من خلالها ما مجموعه 19,100 وحدة استعمارية جديدة لصالح مستعمرات الضفة الغربية والقدس، وعلى صعيد السنوات الماضية، فقد درست سلطات الاحتلال في الفترة الممتدة ما بين الأعوام (2015-2023) ما مجموعه 78,682 وحدة استيطانية سكنية جديدة، كان أبرزها الوحدات السكنية التي تمت دراستها (ما بين مصادقة وإيداع) في النصف الأول من العام 2024

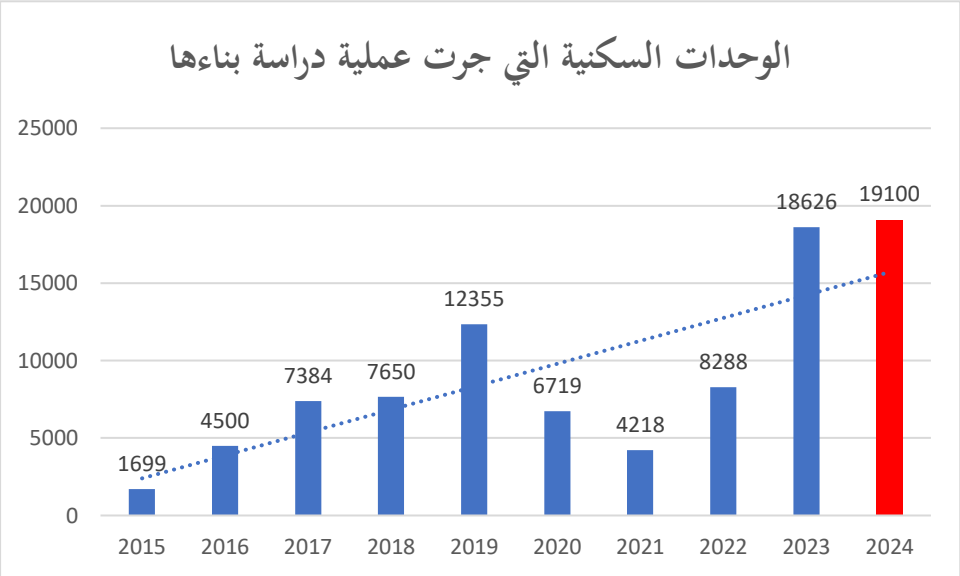

بمجموع 19 ألف وحدة استيطانية جديدة، وفي ثنايا عمليات دراسة هذه المخططات فإن دولة الاحتلال تمرر من خلالها تسوية أوضاع (شرعنة) مجموعة من البؤر الاستيطانية من اجل تحويلها إلى مستوطنات قائمة تحظى بمجمل الامتيازات، وعلى سبيل المثال عند مراجعة جملة هذه المخططات وجدنا عمليات شرعنة لمجموعة من البؤر هذه أبرز نماذجها:

مشاني غادي (مخطط 1/6/312) – هذه البؤرة أنشئت عام 2018 كمجمع تعليمي وأكاديمية ما قبل الخدمة العسكرية، وتقع شمال مستعمرة مسواة على أراضي الأغوار في مباني كانت تستخدم في السابق كمعسكر. تمت الموافقة على خطة إنشاء 260 وحدة سكنية للإيداع، وأنشأت فعليًا مستعمرة جديدة من خلال إضفاء الشرعية على البؤرة الاستيطانية باعتبارها "حيًا" لمستعمرة مسواة.

جفعات حنان (سوسيا الشرقية) (مخطط 5/513) – تهدف الموافقة على خطة إيداع 107 وحدات سكنية في مستعمرة سوسيا المقامة على أراضي جنوب الخليل إلى إضفاء الشرعية على بؤرة جفعات حنان الاستيطانية، التي تم إنشاؤها في عام 2019. وتقع البؤرة الاستيطانية عبر طريق بين المدن، منفصل عن مستعمرة سوسيا. ومع ذلك، لتجنب الحاجة إلى الإعلان عن مستعمرة جديدة، تقرر اعتبارها "حيًا لمستعمرة لسوسيا والتخطيط لبناء جسر فوق الطريق بين المدن رقم 317 لربط المستوطنتين.

ثالثاً: عمليات الهدم

في النصف الأول من العام 2024، نفذت سلطات الاحتلال ما مجموعه 243 عملية هدم، طالت خلالها 318 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ64 عملية هدم، خلفت 85 منشأة مهدومة في المدينة المقدسة، تليها محافظة الخليل بـ45 عملية هدم، خلفت 66 منشأة مهدومة، ثم محافظة جنين ب 28 عملية هدم، خلفت 34 منشأة مهدومة .

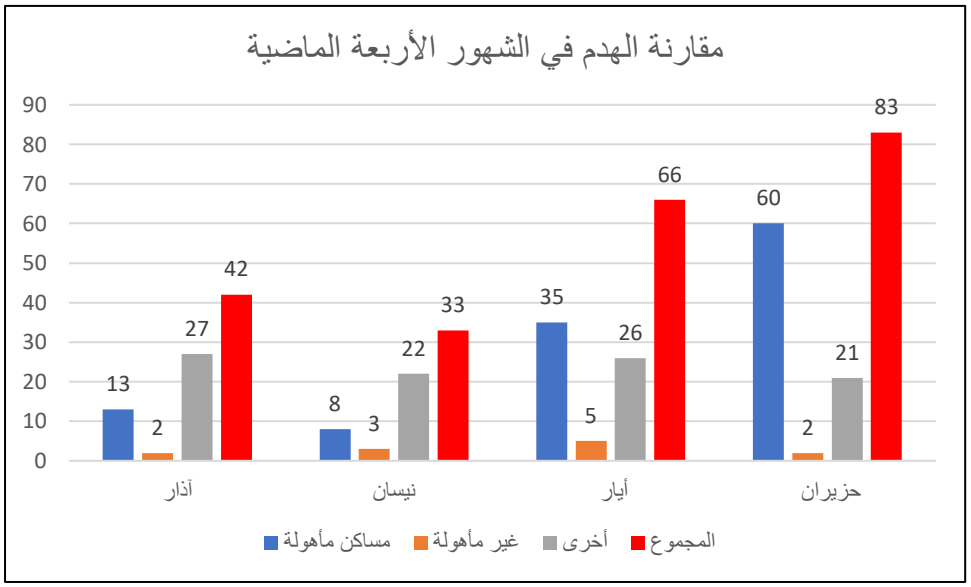

يلاحظ من خلال الشكل الجانبي تصاعدا كبيرا في السنوات الأخيرة في مسألة إنفاذ الهدم بهدف التضييق على النمو الطبيعي الفلسطيني ومحاصرة البناء وتحديداً في المناطق المصنفة ج، وعند النظر إلى جوهر تركز هذه العمليات فإننا نلحظ أن منطقتي وسط وجنوب الضفة الغربية في عمليات الهدم تستجيب لمخططات التهجير القسري وتحديداً في السفوح الشرقية المحاذية لمناطق شمال وغرب أريحا، وشرقي رام الله، ثم جنوب محافظة الخليل وتحديداً مسافر يطا المستهدفة بالتهجير في

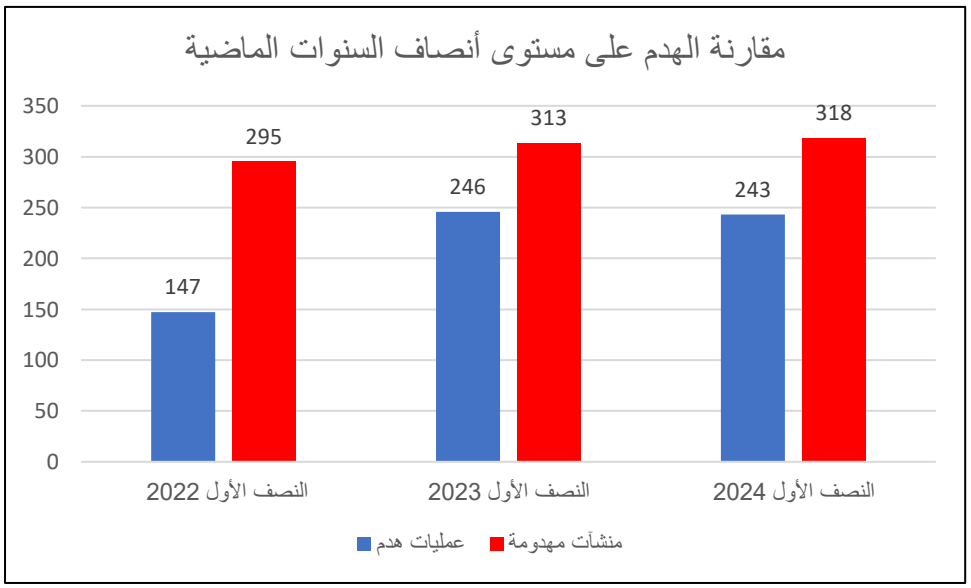

مناطق الإغلاق العسكري رقم 918، إضافة إلى ذلك ولأن العلاقة تلازمية بين عمليات الهدم وإخطارات الهدم، فإننا سنلحظ كثافة كبيرة في العمليتين في مناطق الجنوب وهي تتركز فيها مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغها من ساكنيها لصالح المشروع الاستعماري. وبالنظر إلى التصاعد الكبير في معدلات توزيع إخطارات الهدم في السنوات القادمة، فإن التغييرات الجوهرية التي حدثت في الإدارة المدنية مؤخراً تنذر بموجة عمليات هدم كبيرة قادمة، لا سيما الآن في المناطق المصنفة ب أيضاً.

رابعاً: شكل الضفة الغربية

وإذا راجعنا الواقع الجيوسياسي لأراضي الضفة الغربية الآن، وبالنظر إلى تباين عناوين الاستهداف حسب المناطق المحددة في أراضي الضفة الغربية، فإننا سنلحظ التالي:

استهداف غرب رام الله: تستهدف دولة الاحتلال مناطق غرب رام الله الآن من خلال تعزيز تجمع تلمون الاستعماري الذي تجري الآن عملية التخطيط لإقامة الشارع الاستيطاني رقم 935الذي سيشكل تفريعا جديداً للشارع رقم 445 والذي يهدف إلى ربط مستعمرات مجلس تلمون بالشارع الرابط بمستعمرات القدس، بالإضافة على محاولات زيادة عدد المستعمرين.

استهداف شرقي رام الله: يتم استهداف هذه المنطقة بعمليات التهجير القسري للتجمعات البدوية وتحديداً التجمعات الواقعة إلى الشرق من شارع ألون الاستيطاني.

استهداف جنوب الخليل: منذ سنوات، ومنذ إعلان اكثر من 33 ألف دونم من أراضي مسافر يطا كمناطق للتدريب العسكري وفق الإعلان رقم 918، فإن دولة الاحتلال ومن خلال مستعمرين مسلحين ينفذون اعتداءات بشكل مستمر وعنيف ضد الأهالي بهدف فرض بيئة قهرية تجبرهم على الرحيل. بالإضافة إلى جهود دولة الاحتلال المتواصلة من اجل تعزيز سلسلة المستعمرات التي تحيط بهذه المنطقة مثل مستعمرات أفيجال وأساعيل وشمعة وغيرها بالكثير من البؤر الاستعمارية، كل هذا يترافق مع مشروع القانون الذي جرى دراستها بالقراءة الأولى في الكنيست والذي يقضي بإلحاق مستوطنات جنوب الضفة (16 مستعمرة بما فيها كريات أربع) لسلطة تطوير النقب والجليل وما ينطوي على ذلك من ضم مباشر لهذه الأراضي.

استهداف الأغوار الفلسطينية: 88% من مناطق الأغوار يمنع الوصول إليها تحت حجج مختلفة منها الأراضي المغلقة لأغراض التدريب العسكري (مناطق التدريب والإغلاق العسكري تشكل 18% من مجمل مساحة الضفة الغربية) وأراضي الدولة والمساحات التي يسيطر عليها المستوطنون من خلال البؤر الرعوية والزراعية (تسيطر على 410 آلاف دونم).

استهداف غرب الضفة الغربية: من خلال الأصبع الاستيطاني الممتد من شرقي قرية كفر قدوم (مستعمرة قدوميم) وحتى الجنوب الغربي من مدينة قلقيلية (ألفي منشه) مروراً بمجموعة المستوطنات التي تشكل في مسارها أصبعاً يمتد حتى حدود الخط الأخضر، بالتوازي مع أصبع شمال مدينة سلفيت (مستعمرة أرئيل)

الذي يمتد غرباً حتى مستعمرة الكناة على حدود الخط الأخضر، وما يرافق ذلك من عمليات هدم ممنهجة بهدف تفريغ هذه الجغرافية، وعزل الوجود الفلسطيني في المحافظتين في كانتون ضيق محاصر وغير متواصل.

استهداف القدس وبيت لحم: تتعرض محافظة القدس سواء في إطار داخل حدود البلدية أو خارجها إلى هجمة استيطانية تهدف إلى عزلها عن سياقها الفلسطيني وتفريغها من مضمونها بحصار الأحياء الفلسطينية بالمستوطنات الجديدة او مصادرة الأراضي التي تهدف إلى خنق التجمعات البدوية عن السفوح الشرقية، مما يعزلها أيضاً عن أي تواصل ممكن مع محافظة بيت لحم، التي تتعرض بريتها الشرقية لهجمات المستوطنات ومحاولات توسعة المستوطنات بالأوامر العسكرية وشرعنة البؤر، واستهداف غربي المحافظة من خلال تعزيز المواقع الاستيطانية في تجمع غوش عتصيون في الغرب، وما يترافق مع ذلك مع تطويرات مستمرة في مسار شارع رقم 60 من اجل تقليل زمن وصول المستعمرين إلى قلب إسرائيل من مستوطنات الضفة. تطوير الشوارع الاستيطانية التكتل الشرقي حوالين تقوع تقليل زمن وصول المستعمرين شارع 60 الريف الغربي غوش عتصيون.

استهداف جنوب نابلس: يرتكز المشروع الاستيطاني في محافظة نابلس على محورة مجموعة من المواقع الاستيطانية ذات الصيغة المتطرفة حول مستعمرة يتسهار، لتشكل كلها مجتمعة بؤرة لانطلاق الاعتداءات الكبيرة، مثل مستعمرات براخا وايتمار وألون موريه وما يتفرخ منها من بؤر، وهو الأصبع الاستيطاني الذي يراد له أن يمتد بين محافظتي رام الله ونابلس، ابتداءً من هذا الدائرة (حوارة والقرى المحيطة) مروراً بمستوطنة عيلي (مخططات لتوسعة عيلي وإدماج 3 بؤر بها تحيط بها من الشرق والجنوب) وانتهاءً إلى شيلو ما يحيط بها من بؤر (تم ضم بؤرة أحيا، وهناك مخطط لضم بؤرة عميحاي) من أجل التحكم بالجغرافية الفاصلة بين شمال ووسط الضفة الغربية.

استهداف شمال الضفة الغربية: عمليات بناء متواصلة في بؤرة حومش والتي تمت عملية إخلاؤها في العام 2005 وأعيد الاستيطان إليها إبان تغيير قانون فك الارتباط في العام 2023، وقرار عسكري تنفيذي جديد يسمح بالعودة إلى المستوطنات الثلاث المتبقية (كاديم، غانيم، وصانور)، التقديرات ان عملية العودة بالبناء فعلاً في هذه المستوطنات ستتم مطلع العام 2025 بعيد انتهاء الترتيبات الأمنية، مما سيضيف تمزيق منهجي في جغرافيا شمال الضفة (حتى اللحظة جغرافية متواصلة)، نظراً لقلة الأنشطة الاستيطانية، ستعمل دولة الاحتلال إلى ربط ذلك كله مع ما يحيط بقرية سبسطية من خلال الشارع الاستعماري الذي تم تخصيصه لهذا الغرض.

باختصار شديد، اليوم لا نتحدث عن فصل شمال الضفة عن جنوبها ووسطها وشمالها، دولة الاحتلال أحدثت عملية فصل ممنهج، اليوم لا نتحدث عن فرض منظومة المعازل والكانتونات، دولة الاحتلال فرضت ذلك أيضاً من خلال آلية السيطرة على الأراضي الاستراتيجية (راجع عمليات المصادرة الأخيرة تحت مسمى أراضي الدولة) ومن خلال منظومة الإغلاق الشامل، الذي أجرت عليه دولة الاحتلال تغييرات

جذرية، نقلت منظومة الإغلاق من مستوى القطاع (شمال وسط جنوب) إلى منظومة التجمع (مدينة، قرية، بلدة) وبالتالي لم تعد تسيطر على الحركة فقط، بل تسيطر على الحركة والوصول إلى الأراضي الزراعية والحياة الاجتماعية والمعيشية أيضاً.

نظام الكانتونات والمعازل كما فرضتها دولة الاحتلال

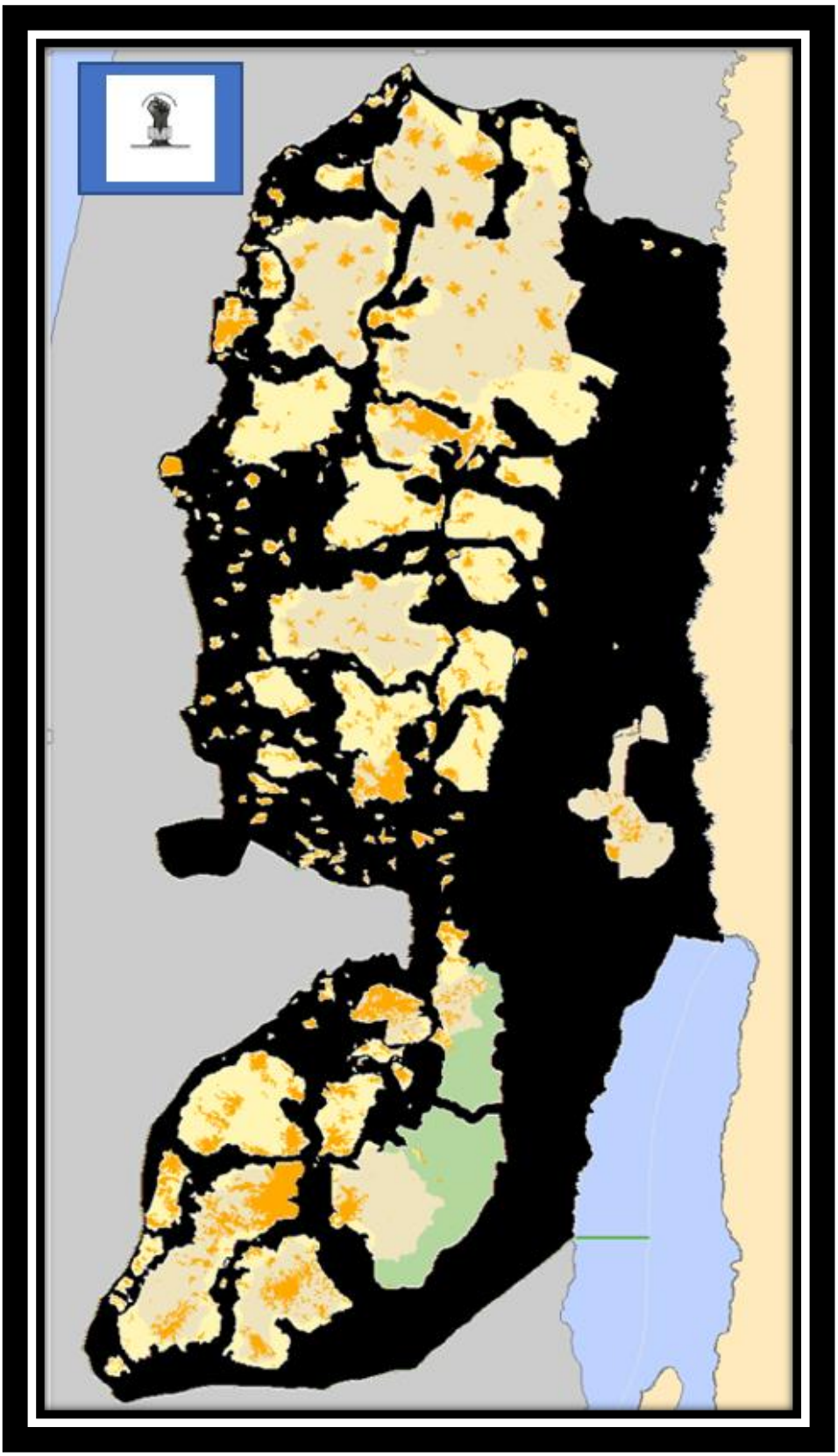

وفي ضوء هذا الاستعراض السريع لما يحدث على الأرض الفلسطينية من مخاطر كبيرة وحاسمة، نتطلع إلى تسجيل النقاط الجوهرية التالية من أجل تسليط الضوء على الواقع الجيوسياسي في الأرض الفلسطينية وأبرز محاور العمل والتركيز :

إن دولة الاحتلال وهي تمارس البلطجة على الأرض الفلسطينية، لا تعتدي على المقدرات الوطنية الفلسطينية وحسب، بل تعتدي على الموقف الدولي، والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعل مسؤوليتها مضاعفة إزاء ما يحدث.

إن هذه اللحظة الفارقة من عدوان الاحتلال على الأرض الفلسطينية، والإنسان الفلسطيني، تتطلب وبشكل عاجل حماية دولية، تضمن ردع وحشية الاحتلال ولجم إرهاب المستعمرين المرعي من مؤسسات دولة الاحتلال الرسمية.

سنواصل نحن وكافة الشركاء جهودنا في تقديم الملفات والتقارير والوثائق اللازمة لكل منظمات ومجالس وهيئات ومحاكم العالم، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، من أجل كشف اللثام عن وجه الاحتلال القبيح، مع قناعتنا بما يعتري هذه المنظمات من ازدواجية معايير كانت السبب في إطالة عمر الاحتلال واستمراء جريمته.

إن ثبات المواطن في الأرض هو الكفيل بإفشال كل مخططات الاحتلال، وبالتالي فإننا نقترح العمل على تحقيق قفزة كبيرة في برامج دعم صمود المواطنين في المناطق المهددة بالإجراءات الاستيطانية واعتداءات المستعمرين.

وبالرغم من تواطؤ النظام القضائي مع المستوى السياسي في دولة الاحتلال، سنركز جهودنا في المستقبل على فضح هذا التواطؤ، لا سيما جريمة الاحتلال في جبل صبيح، الأمر الذي يجعل ويؤشر إلى أن كل الأرض في مرمى أطماع المشروع الاستعماري.

إن دولة الاحتلال وهي تسعى إلى محاصرة البناء والنمو الطبيعي الفلسطيني بشكل ممنهج تدفع اليوم بمجموعة من القرارات والإجراءات التي تنذر بتكثيف عمليات الهدم في المستقبل، في معظم أراضي الضفة الغربية، مرة بادعاءات عدم وجود التراخيص التي تحجبها عن المواطنين قصداً، ومرة بادعاء حماية المواقع الأثرية المزورة، الأمر الذي يتطلب وقفة من كافة المؤسسات القانونية سواء الوطنية أو الدولية لوضع حد امام المجزرة الوشكية للبناء الفلسطيني في هذه المناطق.

وأخيراً، وإزاء مطالبتنا لدول ومنظمات العالم للوقوف عند مسؤولياتها تجاه ما يحدث على الأرض الفلسطينية، نجدد العزيمة مرة أخرى بتوحيد الجهود وتكاملها على كل الصعد القانونية والإغاثية والإعلامية، كل في موقعه ووفق استراتيجية وطنية تنظر إلى الاحتلال وسلوكه وإجراءاته من كل الزوايا وعلى كل المواقع وفي كل زمان.

_ ملاحظة: تحتفظ هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، لأغراض توثيقية وقانونية، بكل الأوامر العسكرية والخرائط والمخططات وتحليلاتها ذات العلاقة التي تعتبر مرجعاً لكل رقم ومعطى وبيان ورد في هذه الوثيقة.